عملية تورينو
17-2016

لبنان
الملخص التنفيذي

Executive summary of the Torino Process 2016–17 Lebanon report (translated from English original version). Find the **full report on ETF Connections: Torino Process Platform Library** at: https://connections.etf.europa.eu/communities/service/html/communitystart?communityUuid=79f686f5-87e0-4f04-90e1-a1fa53900ca2

The contents of this paper are the sole responsibility of the ETF and do not necessarily reflect the views of the EU institutions.

@ European Training Foundation, 2017
Reproduction is authorised provided the source is acknowledged.

عمليّة تورينو 2016–2017
لبنان

الملخص التنفيذي

المقدمة

لا تزال الإنتفاضات وحالات الفوضى التي تعصف بعدة بلدان من منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2011، وعدم الإستقرار الناتج عنها في بعض الدول ، تفرض المزيد من الضغوط على الموارد، ما يدفع البلاد بتحويل أولوياتها نحو معالجة التأثير السلبي للأزمة بدلاً من تطبيق استراتيجيات وطنية تهدف إلى تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما فيه القطاع التعليمي بفرعيه الأكاديمي والمهني.

وتستضيف البلاد حالياً أكثر من 1.017 مليون سوري مسجلين كلاجئين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة اعتبارًا من كانون الثاني/يناير 2016، وهو يعتبر من أعلى الأرقام لأعداد اللاجئين المسجلين في العالم بالنسبة إلى الفرد الواحد[1]. وبالإجمال، تسجّل ضغوط متزايدة على الموارد والخدمات العامة كارتفاع الطلب على الخدمات التعليمية لا سيّما للنازحين السوريين، وارتفاع التكاليف المالية، والتأثير الوخيم على جودة التعليم الرسمي، إلى جانب بروز الحاجة الملحوظة للتعليم غير النظامي.

بدءا من مايو 2014، باءت محاولات إنتخاب رئيس جديد للجمهورية بالفشل. ولكن في الواحد والثلاثين من شهر أوكتوبر 2016، وفي الدورة السادسة والأربعين، تمّ انتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية، وهو عضو في البرلمان ، بثلاثة وثمانين صوتاً. وعلى الرغم من ذلك، يتّسم الوضع الحالي ب "الشلل المؤسساتي". ساهم هذا الأخير، مرفقاً بتدفق اللاجئين و تراجع الإستثمارات المحلية في ارتفاع معدل البطالة في العام 2012، تصل نسبته إلى 11% بحسب الأرقام الرسمية، إلى جانب تدنّي القدرة التنافسية للمؤسسات اللبنانية بالإجمال. وقد أدّى ذلك أيضاً إلى إنخفاض فرص العمل وتدني جودة أنواع الوظائف الشاغرة فضلاً عن إنخفاض الرواتب. ولم تكن هذه العوامل مجتمعةً، على قدر توقعات الشباب اللبناني، مما مهد لازدياد موجة الهجرة بحثاً عن فرص عمل أفضل في الخارج مؤدياً إلى هجرة الأدمغة.

ويبقى التحدي الأساسي الذي يواجه لبنان تطبيق الإصلاحات إذ أنّ نظام اتخاذ القرار مرتبط بشكلٍ وثيق بالتوازن القائم بين الجماعات الدينية على كافة مستويات النظام. لذلك، في حين تبدي المجتمعات التجارية إرادةً في التحرك السريع والإستجابة إلى البيئة الإجتماعية والإقتصادية التي لا تنفك تشهد تغييرات متعددة، تبقى الهيئات الحكومية بطيئة، وفي بعض الأحيان شبه مشلولة. هذه الخاصية للبنان ترخي ايضاً بتأثيرها على الإصلاحات على مستوى التعليم والتوظيف اللذين يُعتبران الشريان الأساسي لتحقيق الإستقرار.

1مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية *(OHCA)* لمحة عن لبنان، شباط 2016، لبنان، *OHCA*

النتائج الرئيسية

في ما خصّ الرؤية والاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني، وضعت الحكومة اللبنانية خطة عمل عام 2012 تهدف إلى إصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني (TVET)، انطلاقًا من أربعة أهداف جوهرية تشمل مراجعة وتحديث المناهج، مروراً بمراجعة الهيكلية الأكاديمية والإدارية وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. لم تشهد هذه الخطة أيّ تعديل منذ عام 2012، لا سيّما منذ دورة تورينو الأخيرة عام 2014. ويعزى ذلك، بشكل أساسي، إلى حالة انعدام الأمان السائدة في البلاد، وعدم الاستقرار السياسي، وتدفق النازحين السوريين، وازدياد الفقر، فضلاً عن الوضع الهشّ لسكان لبنان وتراجع النموّ الاقتصادي والعجز عن إحراز أيّ تقدم اقتصادي في ظلّ حالة عدم الاستقرار. وقد أسهمت كلّ هذه الأمور في زيادة الضغوط على الحكومة لحثها على تحويل أولوياتها من التنمية إلى الإغاثة أو إلى تدخلات على المدى القصير تهدف لمعالجة الوضع الراهن وبذل الجهود للحدّ من التأثير على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة[2].

وقد أطلقت الهيئات الحكومية وغير الحكومية المختلفة مبادرات متنوعة ضمن إطار الاستجابة للأزمة السورية. إلا أنها لم تكن مترابطةً مع خطة العمل الحالية أو الاستراتيجيات التي حددتها الوزارات الأخرى بما يشمل مكوّنات التعليم المهني. وعلى الجانب الحكومي، تم اتخاذ خطوات صغيرة نحو تنفيذ خطة العمل استناداً إلى ضرورة التكيّف مع المتطلبات المتزايدة لسوق العمل وزيادة معدلات البطالة، فيما أحرز بعض التقدم على صعيد توفير اختصاصات جديدة للاستجابة إلى متطلبات سوق العمل، وزيادة ساعات التدريب اللازمة، وتحديث المناهج لمختلف المستويات التعليمية[3].

وبالنظر إلى سوق العمل اللبناني، نجد أن تدفق اللاجئين أدى إلى إزياد نسبة القوى العاملة بحوالي 35% منذ عام 2012، مع التركيز على اليد العاملة التي تتراوح مهاراتها بين المتدنية والمتوسطة، والتي تنشط بشكل خاص في مجالات البناء والزراعة والخدمات الشخصية والمنزلية[4]. تتركز حوالي 20% في العمل المأجور غير النظامي، في حين 30%[5] يعملون لحسابهم الخاص من دون الإستفادة من الضمان الإجتماعي[6].

لا يزال سوق العمل في لبنان يتسم بارتفاع معدلات البطالة، حيث ترتفع النسبة بشكل خاص لدى الشباب والنساء مقارنةً بمعدلات البطالة الإجمالية. فهي تسجّل 16.8% للشباب عام 2009 و13.8% للنساء عام 2012 و9.7% لمجمل السكان عام 2012. المصدر: يوروستات· إلى ذلك، فإن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الحالية وتباطو النشاط التجاري شكّلا الكابح الأساسي لعملية النموّ وتوسع الشركات التي عادةً ما توفّر فرصًا لخلق فرص العمل. فتباطؤ النموّ الاقتصادي المرفق بتراجع الاستثمارات نتيجةً لحالة انعدام الأمان جعل الشركات غير قادرة على استيعاب المزيد من اليد العاملة بسبب إجراءات التقشف التي تواجهها. وقد أدّى كلّ ذلك إلى انخفاض نسبة فرص العمل وتراجع جودة الوظائف الشاغرة وانخفاض الرواتب.

كما أسهمت هذه العوامل في تسريع موجة هجرة المواطنين، الموجودة أصلاً، من أصحاب المهارة والاحتراف الذين يسعون إلى فرص أفضل في الخارج. أدت هذه الآثار مجتمعةً، مع مرور الوقت، إلى جانب التقدم الخجول للتعليم والتدريب المهني النظامي، إلى عدم تطابق المهارات في سوق العمل اللبناني، وفق ما تؤكده المقابلات المختلفة التي أُجريت مع مختلف أصحاب المصلحة. إلى ذلك، فإن التفاوت المناطقي وعدم المساواة بين الأرياف والمدن في الوصول إلى التعليم، يسهم في تعميق انعدام التطابق، فتقل بالتالي فرص الوصول إلى سوق العمل[7].

يفتقر لبنان إلى استراتيجية أو خطة عمل محددة تتعلق بالتوظيف. إذ تتوفر عدة عوامل تعيق الجهود الرامية إلى تطوير سياسة قائمة على الأدلة في سوق العمل وتطوير المهارات، بما فيه نقص البيانات المحدثة وشحّ في التحليلات العائدة إلى سوق العمل وغياب نظم المعلومات التشغيلية المحدثة ذات الصلة. وإن أخذنا العوامل الواردة أعلاه بعين الاعتبار، فإن معالجة انعدام التطابق الحالي يشكّل تحديًا كبيرًا لصنّاع السياسة، لا سيما في غياب نظام معلومات رسمي لسوق العمل يتيح جمع البيانات وإجراء التحليلات بشكل ممنهج حول

2مراجعة الجزء الثاني: ردود الإطار التحليلي،العنصر الأساسي "أ" ، الإجابة على السؤال الثاني

3 مراجعة الجزء الثاني: ردود الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "ب" ، الإجابة على السؤال الخامس

4 البنك الدولي، Lebanon Economic Monitor: A Geo Economy of Risks and Rewards ، ربيع عام 2016

5 مراجعة الجزء الثاني: ردود الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "ب" ، الإجابة على السؤال الخامس

6 مراجعة الجزء الثاني: ردود الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "ب" ، الإجابة على السؤال الخامس

7 مراجعة الجزء الثاني: ردوج الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "ب"، الإجابة على السؤالين 3 و5

التوجهات في سوق العمل والإفتقار إلى المهارات المطلوبة وعدم توفر المتخرجين المتخصصين، وهي عوامل من شأنها أن توجّه تصميم الحلول لسد الثغرات أو تحسين تطابق المهارات مع متطلبات سوق العمل.

بالتالي، فإن التحدي الأساسي يبقى في اعداد النظام وتكليف هيئة حكومية بمسؤولية جمع بيانات سوق العمل بشكل ممنهج ونشر النتائج على كل المعنيين من الجهات العامة والخاصة بهدف تطوير سياسات أكثر فعالية خاصة بسوق العمل[8].

وبالنتيجة، تبقى المعلومات بعيدة عن متناول قطاع التعليم والتدريب المهني، على الرغم من بعض التقدم المحرز بدعم من المجتمع الدولي والجهات المانحة من خلال تطوير برامج التدريب المهني المعجل[9] التي تلبي احتياجات سوق العمل وتسهل وصول المتخرجين من التعليم والتدريب المهني إلى سوق العمل عبر مكاتب "التوجيه الوظيفي والمهني" القائمة في بعض مدارس التعليم والتدريب المهني العامة والخاصة[10]. ومع أنه لا تزال توجد مساحة لتحقيق المزيد من التقدم من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة لسوق العمل، إلا أن هذه المبادرات أسهمت، على الأقل، في رسم الطريق الصحيح للمزيد من التدخلات في هذا القطاع.

بالنظر إلى السياق الاجتماعي الذي يحكم التعليم والتدريب المهني، فإن الوضع لم يختلف عمّا كان عليه في السنتين الماضيتين، إلا، ربما، لجهة زيادة هشاشة وضع اللاجئين وأعضاء المجتمع المضيف، فضلاً عن الصعوبة المتزايدة في معالجة الاندماج الاجتماعي في هذا السياق. وبحسب تقديرات "خطة الأزمة السورية" يقدّر عدد اللبنانيين الذين يعتبرون من الفئات المستضعفة بـ1.5 مليون إلى جانب 320174 لاجئاً فلسطينياً و1.5 مليون نازحاً سورياً يقيمون على الأراضي اللبنانية، بما في ذلك أولئك المسجلين كلاجئين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى غير المسجلين[11]. وتقدر الإدراة المركزية للإحصاء عدد سكان لبنان ب 3,7 مليون عام 2007[12]. إلى ذلك، يعيش حوالي 1.2 مليون شخصاً في لبنان في فقر مدقع مع أقل من 2.4 دولار في اليوم الواحد، ما يعادل ارتفاعاً بنسبة 75% مقارنةً بالعام 2014[13]. وينعكس التأثير الأساسي للعوامل المذكورة أعلاه على طلب التعليم والتدريب المهني من خلال ازدياد الحاجة إلى التعليم غير النظامي أو التدريب المهني المعجل من أجل الاندماج السريع في سوق العمل وتأمين الدخل بهدف الاستمرارية سواء كان المعنيون من اللبنانيين أو اللاجئين[14]. أمّا المشاريع التي نفذتها أكثر من ثلاثين مؤسسة مختلفة، عام 2015، كجزء من مجموعة العمل التي تُعنى بسبل كسب العيش، فقد استهدفت، في الغالب، برامج التدريب على المهارات، وذلك من أجل تحسين الروابط مع متطلبات سوق العمل، بالتركيز على النساء والشباب، من دون تجاهل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعم نموها مما سيسهّل، من دون أدنى شك، استيعاب موظفين جدد. وقد شاركت مؤسسات محلية ودولية في تأمين التدريب القائم على المهارات للمستفيدين، ولكن بنسب متفاوتة من التنسيق مع الوزارات المعنية والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

حاليًا، يروّج للتدريب المهني المعجل الذي تتولاه الجهات المانحة بالأغلب، كوسيلة لزيادة توظيف الشباب والراشدين. ولكن لا توجد أي إجراءات لزيادة الالتحاق بنظام التعليم والتدريب المهني، كما لا توجد محاولات لتغيير النظرة السلبية للمجتمع اللبناني تجاه فعالية التعليم والتدريب المهني، سواء لدى الأهل أو الصناعيين[15]. إلاّ أنّ الإيجابية في الموضوع، أنّ التعليم والتدريب المهني يشكل بنية تحتيةً جيدةً بحيث تجرى الامتحانات في نهاية كلّ سنة في الوقت نفسه في المعاهد الخاصة والعامة، مما يضمن انتقال أمتن للطلاب المتفوقين من سنة أكاديمية إلى أخرى. كما أن شروط الإنتساب إلى نظام التعليم والتدريب المهني شفافة، بحيث أنه على أي طالب يرغب بالالتحاق بالتعليم والتدريب المهني، إما أن ينجح في امتحان الشهادة المتوسطة (البروفيه) أو أن يخضع، في حال عدم حصوله على الشهادة المذكورة لـ800 ساعة من التدريب المكثف كي يتقدم في التعليم والتدريب المهني.إلا أن إجراءات الالتحاق بالتعليم العالي ليست سلسةً وغالباً ما توصف بالمقيدة من قبل متخرجي التعليم والتدريب المهني الذين يرغبون في متابعة الدراسات العليا.

.وفي ما خصّ الاندماج الاجتماعي، لا تزال المركزية والتفاوت المناطقي يشكلان عائقاً أمام الاندماج الاجتماعي للشعب اللبناني، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الوزارات المعنية لتأمين وصول متساوٍ للتعليم على المستوى الوطني. بالنسبة للسوريين مثلاً، يشكل

8 مراجعة الجزء الثاني: ردوج الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "ب"، الإجابة على السؤال 6

9 يتضمن التدريب المهني المعجل حلقات دراسية متفاوتة الصعوبة ومتعددة مستويات الدخول تمنحها المنظمات الخاصة وغير الحكومية. وفي نهاية التدريب يحظى الطالب بشهادة التي نادراً ما يُعترف بها.

10 مراجعة الجزء الثاني: ردود الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "ب" ، الإجابة على السؤال التاسع

11 الأمم المتحدة: الدولة اللبنانية، Lebanon Crisis Response Plan 2015-2016 السنة2، لبنان، الأمم المتحدة، كانون الثاني، يناير 2016

12 يقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموع عدد السكان عام 2015 بحوالي 5،8 مليون نسمة. ويتضمن هذا التقدير اللاجئين السوريين (UNDP, World Population Prospects مراجعة 2015)

13 الأمم المتحدة، الدولة اللبنانية، Lebanon Crisis Response Plan 2015-2016 السنة 2، لبنان، الأمم المتحدة، كانون الثاني، يناير 2016

14 مراجعة الجزء الثاني: ردود الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "د" ، الإجابة على السؤال الأول

15 مراجعة الجزء الثاني: ردود الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "ج" ، الإجابة على السؤال الثالث

الاعتماد على مشاريع المنظمات الدولية فرصةً استثنائية لتحسين الاندماج، إلا أن تصاريح الإقامة والعمل، بالإضافة إلى فرض قيود على العمل في قطاعات محددة تعتبر من العوائق الرئيسية أمام التوظيف والاندماج في سوق العمل. لكنّ الوضع يختلف بالنسبة للفلسطينيين بفضل دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "UNRWA" في وضع برامج مختلفة للتعليم المهني، تزامناً مع إطلاق دورات توجيهية في المدارس، فضلاً عن إقامة مراكز خدمات التوظيف للخريجين تؤمن التعيين الوظيفي المناسب والتدريب على المهارات الشخصية. إلا أن اعتماد البرامج لا يزال عالقاً في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني كون المناهج لا تزال موضع جدل، كما أن الفلسطينيين يواجهون الكثير من القيود على المهن التي يحقّ لهم مزاولتها، ما يعيق الاندماج الكامل في سوق العمل اللبناني. هذا، على الرغم من بعض التحسينات التي شهدها هذا الجانب بحيث تم تخفيض القيود على العمالة إلى ست وثلاثين وظيفةً بعد أن كانت ثلاثة وسبعون. إلاّ أنّ هذا لا يكفي بما أن الفلسطينيين يعانون من تردي ظروف العمل وتدني الأجور، فينتهي بهم الأمر إلى العمل في القطاع غير الرسمي[16]. وبينما كانت المملكة العربية السعودية المكان الطبيعي والأساسي لعمل الفلسطينيين، فقد تغير الوضع إلى حدّ كبير في السنوات الأخيرة في ظل ظروف اقتصادية صعبة سائدة في المملكة، وفرص عمل أقل، ممّا أضاف مزيداً من التعقيد على وضع الفلسطنيين المقيد أساساً وفرص حصولهم على عمل.

أمّا في ما خصّ الفعالية الداخلية للتعليم والتدريب المهني، فقد تم تسجيل بعض التقدم في تطوير المناهج منذ دورة تورينو الأخيرة، ويمكن الاستفادة من المزيد من الدعم والتعزيزات للمساعدة في تلبية احتياجات السوق وتمكين الخريجين من الاندماج فيه. وقد تمّ العمل على تحسين وتطوير مناهج شهادة الإمتياز الفني"TS"والإجازة الفنية "LT"، فيما مناهج شهادتي التكميلية المهنية"BP"والبكالوريا الفنية"BT"في طور التحديث. إلاّ أنّ عملية التحديث أو التطوير لا تجري على أساس الكفاءة أو بناءً على تشاورات مستمرة مع ممثلين عن القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، ليس لكل الأساتذة المعنيين القدرة والخبرة للعمل في مثل هذه القضايا، ما يجعل عملية التحديث برمتها خطوة إيجابية ولكن خجولة في نفس الوقت، وتتطلب المزيد من التحسينات والدعم من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

في ما يخص عمليتي الرصد والتقييم، يشير منهاج تورينو لعام 2016 أنّ المشكلة تكمن في عدم تطبيق الأحكام المنصوص عليها بحسب تشريعات البلاد وعدم استخدام نتائج التقييم.

وتجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من عدم تسجيل أي نقص في أعداد أساتذة التعليم والتدريب المهني، إلاّ أنّهم يفتقرون إلى كفاءة عالية والأهلية التي تسمح لهم بمزاولة المهنة في مدارس التعليم والتدريب المهني .هذا فضلاً عن غياب تطبيق المعايير والشروط التي وضعها المعهد التربوي الوطني "IPNET" لأساتذة التعليم والتدريب المهني. ويبقى المعيار الوحيد المطابق هو إجراء الإمتحان الرسمي الذي يحدده مجلس الخدمة المدنية.

وفي ما يتعلق بقدرات الأساتذة والمدربين، فهي تشهد جموداً بسبب عدم توفر الموارد الكافية للإستثمار في كل المسائل المتعلقة بمسيرتهم المهنية وانتقائهم وتلقيهم دورات تدريبية متواصلة . بالتالي يلجأ الكثير من الأساتذة إلى وظائف إدارية كوسيلة لتأمين الاستقرار المالي[17] في ظل عدم توفر الحوافز التي تخولهم تطوير مهاراتهم، ونظراً إلى نقص المكافآت الملائمة.

لم تتطور أساليب تعلم الطلاب بشكلٍ ملحوظ منذ آخر دورة لمنهاج تورينو عام 2014. وتأتي محاولات تحسين أساليب التعلم في إطار المبادرات التي اتخذتها المدارس الخاصة بدلاً من المدارس الرسمية نظراً إلى قدرتها المالية على زيادة بعض الدورات الجديدة تلبيةً لاحتياجات سوق العمل. كما أن محدودية القدرات المالية للمدارس الرسمية قد تمنعها من رصد استثمارات إضافية لتطوير أساليب التعليم ودمج الأساليب الرقمية والانترنت في أماكن عملهم. فضلاً عن أن تحسن بيئة التعليم والتدريب يتأثر بشكل كبير بالاستثمار المتدني في البنية التحتية الطبيعية وهو مرتبط بتدريب الأساتذة وتطوير المناهج لتتناسب مع احتياجات سوق العمل المتزايدة . أما في ما يتعلق بالتعلم القائم على العمل، يبقى نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج الخيار الوحيد الأكثر جودة للطلاب في هذا الإطار كأفضل طريقة لتلبية احتياجات السوق لقوى عاملة ماهرة[18]، هذا على الرغم من محدوديته. غير أنّ تنفيذ هذا النظام يبقى محدوداً لناحية الإختصاصات وعدد الطلاب المستفيدين منه.

يشكل الحصول على الوظائف المناسبة وجعل القطاع الخاص يقرّ ويعترف بالمهارات والكفاءات التي اكتسبها خريجو التعليم والتدريب المهني مهمة صعبة. في وقتٍ لا تزال الشركات تصنف الإفتقار إلى الخريجين والموظفين الكفوئين إحدى أكبر المعضلات أمام تطورها

16 مراجعة الجزء الثاني: ردود الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "ج"، الإجابة على الأسئلة 5 و6

17 مراجعة الجزء الثاني: ردود الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "د"، الإجابة على الأسئلة 1،2،3،4

18 مراجعة الجزء الثاني: ردود الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "د"، الإجابة على الأسئلة 9 و 10

وازدهارها. إلاّ أن عامل العرقلة الأساسي يكمن في تحدي الشركات في الإنخراط في تنمية المهارات وتدريب الموظفين أو تقديم تدريبات داخلية لخريجي التعليم والتدريب المهني الذين بإمكانهم تعزيز تنمية المشاريع وخلق فرص العمل.

وعلى الرغم من المصادقة على الإطار الوطني اللبناني للمؤهلات.، لم يتم، حتى الساعة، تنفيذ النظام بسبب غياب الترتيبات القانونية والمؤسساتية، وعدم مشاركة أصحاب المصلحة في دمج النظام بالطريقة المناسبة، فضلاً عن تدخل الحكومة في الإستجابة إلى الأزمة السورية والتي تحظى بأولوية أساسية مقارنةً بغيرها من المسائل العالقة. يشكل ذلك تحديًا كبيرًا لأرباب العمل عند توظيف خريجي التعليم والتدريب المهني وتعيينهم في المنصب الملائم. وقد زاد الوضع تفاقماً مع ازدياد أعداد المنظمات غير الحكومية التي تقدم برامج مشابهة. إلى ذلك، تبرز الحاجة لنظام رمز عمل معياري موحد يوفر توصيفاً مهنياً موحداً والمؤهلات ذات الصلة المطلوبة لكلّ مهنة. مما سيساعد، من دون أدنى شك، في عملية التوظيف وتصفية المتقدمين للوظائف الشاغرة وزيادة فرص توظيف الأشخاص المناسبين في المكان المناسب[19].

لم تشهد حوكمة نظام التعليم والتدريب المهني أي تقدّم في السنوات الأخيرة، لا بل أصبحت أكثر تعقيدًا في ظلّ إدارة الاستجابة للأزمة السورية وتركيز مشاريع المنظمات الدولية على متطلبات سوق العمل وربط التعليم فيه، فضلاً عن توفير التعليم والتدريب المهني. وفي إطار عمل خطة الإستجابة للأزمة اللبنانية، تتمثل إحدى الأولويات بتعزيز الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والمؤسساتي والبيئي من خلال توسيع نطاق الفرص الإقتصادية وفرص كسب العيش، مما يعود بالفائدة على المجتمعات المحلية والمجتمعات الأكثر استضعافاً. ومن المتوقّع خلق آليات تنسيق بين الحكومة والوزارات المعنية ضمن خطة الإستجابة هذه، ومختلف منظمات الأمم المتحدة المحلية والدولية. إلاّ أنّه لا بدّ من تعزيز[20] التفاعل وإسناد الأدوار والمهام والمسؤوليات بين مختلف الوزارات، فضلاً عن الحاجة لتفعيل والتئام[21] المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني الذي تمّ تأسيسه بموجب مرسوم حكومي كلجنة استشارية للمديرية العامة للتعليم والتدريب المهني.

وتحدد البيانات الرسمية المتاحة والمقابلات التي أجريت مع مختلف الجهات المعنية بوضوح قيود الميزانية كتحد رئيسي يعيق نهوض قطاع التعليم والتدريب المهني، تزامناً مع عوامل إجتماعية واقتصادية وسياسية أخرى كان قد سبق تسليط الضوء عليها. وتعزى هذه القيود أساساً إلى تدني الإيرادات الحكومية نتيجة الأزمة السورية وازدياد الحاجة إلى الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة الأساسية لمعالجة تأثير الأزمة. في الواقع، شكل مجموع الميزانية المخصصة للتعليم والتدريب المهني عام 2009، 0,5 % من إجمالي الإنفاق الحكومي.

هذا فضلاً عن أنّ الفوارق الإقليمية لا تؤخذ بعين الإعتبار عند تخصيص التمويل أو تعيين موظفين جدد أو تطوير المناهج. ويبدو ذلك جليا في المناطق ذات الكثافة العالية من اللاجئين المقيمين وازدياد الضغط على الخدمات العامة بما في ذلك التعليم .

يشكل نقص التنسيق بين الوزارات المعنية والمؤسسات الحكومية على صعيد تأدية الأدوار والمهام المتداخلة في معظم الأحيان، تحديًا كبيرًا يعيق تطور وفعالية التعليم المهني والتقني، لا سيما في ما يخصّ التدريب المهني المعجل كما ورد في الملخص في القسم "ه" من التقرير.

ويسهم عدد واسع من المنظمات المحلية والدولية في توفير أو تمويل برامج التدريب على المهارات ، ولكن لا توجد أي إشارة واضحة أو تعاون ما بين مثل هذه المنظمات والمديرية، ما يعيق فعالية تنفيذ سياسة التعليم والتدريب المهني، كما يعيق أي تطور اضافي لهذا القطاع[22].

19 مراجعة الجزء الثاني: ردود الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "د"، الإجابة على الأسئلة 9 و 10

20 مراجعة الجزء الثاني: ردود الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "د"، الإجابة على الأسئلة 9 و 10

21 مراجعة الجزء الثاني: ردود الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "د"، الإجابة على السؤال رقم 1

22 مراجعة الجزء الثاني: ردود الإطار التحليلي، العنصر الأساسي "د"، الإجابة على السؤال رقم 1

التوصيات

إستنادًا إلى النتائج المذكورة أعلاه، يمكن تلخيص التوصيات الأساسية كالتالي:

- تنسيق أفضل بين الوزارات واستيفاء أدوار ومسؤوليات وزارة التربية والتعليم العالي"MEHE"والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني"DG VTE" والمركز التربوي للبحوث والإنماء "CRDP"والوزارات ووحدات القطاع العام المختلفة التي تؤدي دورًا مركزيًا في إدارة وقيادة أنظمة التعليم والتدريب المهني والإصلاحات، وتوضيح دورها ومسؤولياتها إلى جانب مسؤوليات القطاع الخاص.

- تفعيل المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني: فهو يلعب دورًا أساسياً ولديه قدرة فائقة على رسم وتنظيم خارطة طريق القطاع التربوي في لبنان، لذا يوصى بإعادة تفعيل المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني وحثه على الالتئام بشكل منتظم بهدف اطلاق الحوار الذي سيؤدي إلى وضع إرشادات موحدة يتم اتباعها في أي مسألة تتعلق بالتعليم، بما فيه السياسات التي تشمل التعليم والتدريب المهني، وصياغة خطةً واضحةً حول كيفية تحسين القطاع وتوسيعه.

- زيادة توسيع مراكز التوجيه الوظيفي والمهني لتشمل مدارس تعليم وتدريب مهني أخرى عامة وخاصة: وحاليًا توجد ستّة مراكز توظيف تعمل كجزء من المشروع التجريبي الذي يعنى بالحوكمة من أجل رفع قابلية التوظيف في منطقة المتوسط"GEMM"[23]في ستّ مدارس حكومية. ويوصى بمحاكاة هذه المبادرة في مدارس أخرى مع استمرار تقديم الدعم للمراكز الحالية القائمة بهدف ضمان الترابط ما بين المراكز والمساعدة في التنسيق بشكل أفضل وأكثر فعالية مع القطاع الخاص، فضلاً عن إجراء دراسات تتبعية للخريجين.إنّ مكتب التعليم الدولي بحاجة للعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسة الوطنية للإستخدام على أن تحظى هذه الأخيرة بولاية جديدة تعمل بها بهدف تحقيق لامركزية الإرشاد المهني على مستوى المدارس مع الحرص على اتباع المعايير والقواعد التي يتم إقراراها على المستوى المركزي. لذا لا بدّ من تعزيز دور المؤسسة الوطنية للإستخدام "NEO" في ما يتعلق بتنسيق ورصد الخدمات لدعم التوظيف.

- الاستثمار في إنشاء نظام معلومات سوق العمل: يوصى في توكيل هيئة حكومية واحدة تطوير نظام معلومات سوق العمل الذي بإمكانه جمع البيانات وتحليلها بشكل ممنهج ومستمر، ما يساعد في استخدامها في وضع السياسات ونشر المعلومات لتصميم التدخل المناسب ، سواء كان يتعلق الأمر بالمؤسسات الحكومية أو غير الحكومية. وعلى هذا الصعيد، لا بدّ من تعزيز التفاعل ما بين وزارة التربية والتعليم العالي والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني ووزارة العمل والمؤسسة الوطنية للاستخدام "NEO"وإدارة الإحصاء المركزي للحفاظ على استمرارية النظام من خلال التحديث المنتظم.

- تحسين ربط الشبكات والتواصل مع القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين مثل جمعية الصناعيين اللبنانيين من أجل توفير مهارات توظيف أفضل وأكثر ملاءمةً لمتخرجي التعليم والتدريب المهني مع اكتسابهم الخبرة العملية. لا بدّ أن يشمل هذا الربط أيضاً منظمات أصحاب العمل وغرف التجارة والشركاء الاجتماعيين لتحسين مستوى انخراطهم في تحديد المهارات وربما وضع المناهج، بهدف تأدية دور فعّال في صنع سياسات التعليم والتدريب المهني واتباع دورتها الزمنية .

- زيادة كفاءة التعلم القائم على العمل من خلال الإستثمار في بناء قدرات القطاع الخاص. يساهم ذلك في دعم تطوير ووضع المناهج المصممة خصيصاً تلبيةً للكفاءات المطلوبة في سوق العمل، وضمان تنفيذ أفضل للخطة، فضلاً عن استضافة التدريبات المهنية الداخلية في مختلف القطاعات، ودمج التدريب المستمر للباحثين عن وظيفة والموظفين الحاليين على حد سواء، تماشياً مع أحدث المتطلبات في سوق العمل.

23 مشروع ممول من قبل الإتحاد الأوروبي يُعنى بالحوكمة من أجل رفع قابلية التوظيف في منطقة المتوسط "GEMM"

MORE INFO

To find out more about the Torino Process, compile reports, and much more, visit the Torino Process dedicated website at:
www.torinoprocess.eu

Torino Process blog: **blog.torinoprocess.eu**

For information on ETF activities please visit:
www.etf.europa.eu

For any additional information please contact:

European Training Foundation
Communication Department
Villa Gualino
Viale Settimio Severo 65
I – 10133 Torino

E info@etf.europa.eu
F +39 011 630 2200
T +39 011 630 2222